

Distr.: General  
21 November 2018  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة السابعة والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٩

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة:

استعراض خطط الأمم المتحدة وبرامج عملها

ذات الصلة بحالة الفئات الاجتماعية

التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بمشاركة الأشخاص  
ذوي الإعاقة ولأجلهم وبالتعاون معهم

تقرير الأمين العام

موجز

يستعرض هذا التقرير (أ) الإطار المعياري الدولي المتعلق بتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في سياق التنمية، و(ب) التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني في تعزيز حقوق ورفاه الأشخاص ذوي الإعاقة وتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويختتم التقرير بتقديم توصيات بشأن السياسة العامة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* E/CN.5/2019/1

211218 181218 18-20004 (A)



## أولاً - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢/٢٠١٧، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار خلال الدورة السابعة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية.
- ٢ - ويستعرض التقرير (أ) الإطار المعياري الدولي المتعلق بتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في سياق التنمية، و (ب) التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني في تعزيز حقوق ورفاه الأشخاص ذوي الإعاقة وتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠<sup>(١)</sup> وغيرها من أطر التنمية العالمية. ويقدم التقرير أيضاً لمحة عامة عن التُّهَج المتبعة للتعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ولأجلهم وبالتعاون معهم، ويحدد توصيات عملية المنحى في هذا الصدد.

## ثانياً - مسائل الإعاقة في البرامج الإنمائية العالمية الجارية

- ٣ - يتألف الإطار المعياري الدولي الحالي للتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة، الذي يستند إلى عقود من عمل الأمم المتحدة، من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(٢)</sup>، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وغيرها من صكوك التنمية الدولية الرئيسية<sup>(٣)</sup>. ويعترف الإطار بالإعاقة باعتبارها مسألة شاملة، ويحدد المسار لكفالة تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالمساواة وإدماجهم في المجتمع وفي جهود التنمية.
- ٤ - ويمثل إجماع الجمعية العامة على اعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة محطة بارزة في تعميم مراعاة مسائل الإعاقة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من التنمية المستدامة<sup>(٤)</sup>. ومنذ ذلك الحين، دأبت الجمعية العامة على تأكيد أن إدراج حقوق واحتياجات ورفاه الأشخاص ذوي الإعاقة هو أمر ضروري لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للجميع<sup>(٥)</sup>.
- ٥ - ويبرهن التصديق شبه العالمي على الاتفاقية<sup>(٦)</sup>، بالإضافة إلى اعتماد وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تتسم بالطموح، والتي تعهدت البلدان بموجبها بألا يتخلف أحد عن الركب،

(١) تحويل علاننا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١٧/٧٠).

(٢) قرار الجمعية العامة ١٠٦/٦١، المرفق الأول.

(٣) تشمل هذه الوثائق إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) (قرار الجمعية العامة ١٥/٦٩، المرفق)، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق)، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني)، والخطة الحضرية الجديدة (قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١، المرفق)، وخطة عمل من أجل الإنسانية (A/70/709، المرفق)، وغيرها من الصكوك الرئيسية المتعلقة بالإعاقة، مثل برنامج العمل العالمي المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة (A/37/351/Add.1 و A/37/351/Add.1/Corr.1، المرفق، الفرع الثامن، التوصية ١ '٤'٤)، والقواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة (قرار الجمعية العامة ٩٦/٤٨، المرفق)، والوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما يعود بالنفع على الأشخاص ذوي الإعاقة: سبل المضي قدماً، وضع خطة تنمية تشمل مسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده (قرار الجمعية العامة ٣/٦٨).

(٤) قرار الجمعية العامة ١٠٦/٦١، المرفق الأول، الفقرة (ز) من الدباجة.

(٥) في قرار الجمعية العامة ٣/٦٨ وغيره من القرارات.

(٦) في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٨، كان عدد الدول الأطراف في الاتفاقية ١٧٧ دولة طرفاً.

على الالتزامات الملموسة التي تعهد بها المجتمع الدولي فيما يتعلق بمواصلة تعميم مراعاة مسائل الإعاقة باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان وضرورة إنمائية على السواء.

٦ - وتسليماً باستمرار التهميش الذي غالباً ما يتعرض له الأشخاص ذوو الإعاقة، تعتمد كل من الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الإعاقة والتنمية وخطة عام ٢٠٣٠ نهجاً كلياً في إصلاح أوجه عدم المساواة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة. فكلاهما يقر بأن الإعاقة مسألة إنمائية شاملة لعدة قطاعات<sup>(٧)</sup>، ويدعو إلى اتخاذ إجراءات محددة الأهداف في مجالات معينة مثل التعليم، والعمالة، والتنمية الحضرية والاستيطان البشري، وعدم المساواة، والبيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة، من أجل رصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة. وتمثل هذه الإجراءات استجابة للدعوة الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ إلى الوصول "إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب أولاً"، وتقديم مزيد من الدعم لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم عناصر للتغيير من أجل تحقيق الأهداف للجميع.

٧ - وفي هذا السياق، ينبغي كفالة تكافؤ الفرص في المجتمع للأشخاص ذوي الإعاقة، وتيسير تلك الفرص عبر تهيئة البيئات والظروف المعيشية التمكينية، ودعمها من أجل تمكين هؤلاء الأشخاص وإتاحة مشاركتهم في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم. وتجدر الإشارة إلى أن تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة ومجتمعاتهم المحلية يتطلب أيضاً بناء القدرات للاستجابة للظروف المتغيرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية (انظر E/HLS/2018/1، الفقرة ١١).

### ثالثاً - التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة

٨ - يستند هذا التقرير إلى المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء<sup>(٨)</sup>، ومنظومة الأمم المتحدة<sup>(٩)</sup>، ومنظمات المجتمع المدني<sup>(١٠)</sup> بشأن تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢/٢٠١٧. كذلك يأخذ في الاعتبار المصادر الأخرى المتاحة، بما في ذلك الاستعراضات الوطنية الطوعية التي أجريت في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، وخصوصاً المعلومات المتعلقة بما يلي: (أ) التقدم المحرز في تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في السياسات والبرامج الإنمائية، وفي

(٧) تعزز خطة عام ٢٠٣٠ الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن الإعاقة أو أي وضع آخر (الغاية ١٠-٢). وتسعى إلى ضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة (الغاية ١٦-٣)، وتوفير التغطية الصحية والرعاية الصحية الجيدة للجميع (الفقرة ٢٦ من الخطة)، وحصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة (الغاية ٦-١)، وإقامة بني تحتية واستفادة الجميع منها على قدم المساواة (الغاية ٩-١)، وتوفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل وأماكن عامة آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة وغيرهم (الغايتان ١١-٢ و ١١-٧).

(٨) التقارير الواردة من الاتحاد الروسي، والأرجنتين، والأردن، وألمانيا، وإندونيسيا، وأوكرانيا، والبرتغال، وبنما، وبولندا، وبيرو، وبيلاروس، وتركيا، وجورجيا، والدانمرك، والسلفادور، وغانا، والفلبين، والكاميرون، وكندا، وكولومبيا، ولافتيا، وليتوانيا، ومالطة، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، والهند واليونان.

(٩) التقارير الواردة من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة العمل الدولية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومنظمة الصحة العالمية.

(١٠) التقارير الواردة من المنتدى الأوروبي للإعاقة، والمبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة، ومنظمة منقذي البصر والاتحاد العالمي للمكفوفين.

تعبئة الموارد؛ (ب) التقدم المحرز في تعزيز التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة<sup>(١١)</sup>؛ (ج) الإجراءات الملموسة المتخذة للقضاء على التمييز وإتاحة الفرص أمام الأشخاص ذوي الإعاقة للمشاركة على أساس من المساواة؛ و (د) الخطوات المتخذة لزيادة البيانات المتعلقة بالإعاقة وتحسينها ومعالجة الثغرات القائمة في جمع البيانات والتحليل القائم على الأدلة. وتقدم الفروع التالية معلومات عن التقدم المحرز والتحديات المتبقية في هذه المجالات.

## ألف - الدول الأعضاء

٩ - ما زال الأشخاص ذوو الإعاقة يواجهون مخاطر عالية بشكل غير متناسب مقارنة بعامه السكان، تتعلق بالمعاناة من الفقر والاستبعاد الاجتماعي. وما فتئت الدول الأعضاء تتخذ إجراءات للتغلب على هذا الأمر، بسبل منها القيام على الصعيد الوطني بوضع أو تعديل التشريعات والسياسات واستراتيجيات التنمية وخطط العمل المتعلقة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وبما يتماشى مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتركز الدول الأعضاء، في اضطلاعها بهذا العمل، على مجموعة من القضايا والقطاعات، بما في ذلك التعليم الجيد؛ والتدريب على المهارات وتوفير فرص العمالة والعمل اللائق؛ والحصول على الرعاية الصحية وخدمات إعادة التأهيل؛ والقضاء على الفقر والحماية الاجتماعية؛ والإسكان والتنمية الحضرية؛ والمجالات الشاملة لعدة قطاعات التي لها علاقة بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يشمل التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، والمشاركة، والبيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة (انظر A/73/211/Rev.1).

## ١ - التعليم الجيد

١٠ - إن تعميم الانتفاع من جميع مستويات التعليم، الذي يمثل عاملاً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة للجميع، هو أيضاً تديير حاسم لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة الكاملة ومن أن يصبحوا عناصر تغيير في المجتمع. وقد أفادت الدول الأعضاء باعتماد طائفة من السياسات الرامية إلى تعزيز التعليم الشامل للأطفال ذوي الإعاقة. فأرست البرتغال مبادئ ومعايير تكفل الإدماج، وحددت التدابير اللازمة لدعم التعلم، ووضعت مناهج دراسية في مجالات محددة، وحشدت الموارد اللازمة لتلبية احتياجات جميع الأطفال والشباب من ذوي الإعاقة. ونفذت اليونان إطاراً مؤسسياً لضمان تكافؤ فرص التعلم للجميع ضمن الهياكل الدراسية للتعليم العام، من خلال التركيز على الحضور في صفوف دراسية تشتمل على برامج موازية تقدم الدعم الفردي للطلاب ذوي الإعاقة. وأبلغت ليتوانيا عن الجهود التي تبذلها لتحويل مدارس تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة إلى مراكز توفر الموارد وخدمات إسداء المشورة، وعن المساعدة التعليمية والأجهزة المعينة التي توفرها للطلاب ذوي الإعاقة. وذكرت ملديف أنها توفر التعليم المجاني، بما يشمل تقديم الدعم للأطفال ذوي الإعاقة على وجه خاص بهدف زيادة معدل التحاقهم بالمدارس.

(١١) يعرف معيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO) 9241-171:2008 "التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة" بأنها "تيسير استخدام منتج أو خدمة أو بيئة أو مرفق من جانب أشخاص تتفاوت قدراتهم على أوسع نطاق ممكن". ويتبع هذا التقرير ذلك النهج عندما يشير إلى المصطلح بمعناه الضيق، مع مراعاة أن هناك حالات أخرى يمكن أن يستخدم فيها هذا المصطلح ليعني "إمكانية الوصول".

١١ - ومحدودية سبل الحصول على الفرص التعليمية، إلى جانب الافتقار إلى البيئات التعليمية المادية والمرافق والخدمات والمواد التعليمية المشتملة على تسهيلات خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وإلى الدعم المخصص اللازم لكل من المتعلمين والمعلمين، أمور لا تزال تطرح تحديات تتعلق بتلقي التعليم الجيد أمام الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في المناطق النائية والريفية. وقد عرض عدد من الدول الأعضاء السياسات المتبعة فيما يتعلق بتهيئة بيئات للمدارس والجامعات تشتمل على تسهيلات للأشخاص ذوي الإعاقة. فوفرت قبرص للأشخاص ذوي الإعاقة خدمات نقل مجانية، ومدرسين متخصصين ومساعدين للرعاية، وتكنولوجيات مساعدة. وأنشأت المملكة العربية السعودية مراكز وطنية لتوفير النقل المدرسي للطلاب ذوي الإعاقة الحركية. وحققت بنما تقدماً في تعزيز إدماج الطلاب ذوي الإعاقة، مع زيادة في عدد المدرسين المدربين ومع التركيز على الاحتياجات في المناطق الريفية ومناطق الشعوب الأصلية.

١٢ - ويساعد الدعم التعليمي المقدم للشباب والبالغين من ذوي الإعاقة على فتح الطريق أمامهم لتعزيز التغيير الإيجابي في المجتمع والتنمية. فجعلت الفلبين من تخصيص التمويل لدعم ذوي الإعاقة أمراً إلزامياً في قانونها المتعلقة بتوفير التعليم الجامعي الجيد للجميع. ووضعت الهند عدة برامج لتقديم المنح الدراسية على مختلف المستويات للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك في متابعة التعليم الخاص بالمهن الفنية والتعليم التقني في المؤسسات الواقعة داخل الهند وخارجها. وأطلقت أيضاً مكتبة على الإنترنت للكتب الميسرة، تمشياً مع معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات<sup>(١٢)</sup>.

## ٢ - التدريب على المهارات وتوفير فرص العمالة والعمل اللائق

١٣ - يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة معدلات عمالة منخفضة على الدوام، وبذلك يظل إسهامهم المحتمل في سوق العمل غير مستغل إلى حد كبير. وقد اتخذت الدول الأعضاء عدداً من الإجراءات المحددة لمعالجة هذه المسألة. وتشمل هذه الإجراءات زيادة الاستثمار في الموارد البشرية وبناء قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال ضمان توفير التعليم الجيد للجميع ومن خلال توفير التعليم والتدريب المهنيين والتقنيين. فأنشأت ليتوانيا والمملكة العربية السعودية برامج لإعادة التأهيل المهني. واستحدثت أستراليا صندوقاً للعمالة، يمدّ الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالموارد اللازمة لتدريب الأفراد، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. وأعملت كندا آليتين رئيسيتين، شملت صندوق الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقيات تطوير القوة العاملة. ويقدم صندوق الفرص المالي إلى السلطات الوطنية والمحلية والمنظمات التابعة لأطراف ثالثة لتدريب الكنديين ذوي الإعاقة من أجل تمكينهم من اكتساب الخبرة المهنية والحصول على الوظائف أو فرص العمل الحر والاحتفاظ بها. وتقدم اتفاقيات تطوير القوة العاملة التمويل للسلطات المحلية من أجل إنشاء وتقديم خدمات في مجال تنمية القدرات للمواطنين تركز على تحسين المهارات بشكل موجه نحو إيجاد فرص العمل وتكوين الخبرة المهنية.

١٤ - ويتطلب التشجيع على توفير فرص العمالة والعمل اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة وضع تشريعات لمكافحة التمييز وكذلك اتخاذ تدابير سياساتية محددة، من قبيل الإجراءات الإيجابية. وقد أبلغت الدول الأعضاء، بما في ذلك إندونيسيا والفلبين وكمبوديا وكندا وليتوانيا ومالطة والهند، عن التقدم المحرز

(١٢) متاحة على الرابط: [https://www.wipo.int/meetings/ar/doc\\_details.jsp?doc\\_id=245323](https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=245323).

في اتخاذ تُحج من هذا القبيل. وقامت كولومبيا بأنشطة توعية ترمي إلى تعزيز الوعي بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل. وقدمت لأرباب العمل خدمات المشورة وخدمات الوساطة في مجال العمل، وأصدرت مجموعة من المراسيم لتشجيع على توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، فأنشأت نظام حصص في القطاع العام، ونسقت جهود القطاع الخاص الرامية إلى تطوير المهارات الموجهة نحو التوظيف للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرههم ومقدمي الرعاية لهم، واستحدثت آلية تحفز الشركات على توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(١٣)</sup>.

١٥ - وتمثل تهيئة الظروف المواتية والآليات الحافزة للتشجيع على مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل عنصرا ذا أهمية حاسمة أيضا. وقد وضعت عدة دول أعضاء سياسات مبتكرة لتشجيع توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. فأنشأت جورجيا برنامجا وطنيا لخدمات دعم العمالة، توفر بموجبه مدرّبين مهنيين وإعانات للأجور من أجل دعم الباحثين عن العمل من ذوي الإعاقة، فضلا عن تقديم حوافز لأرباب العمل الذين تتوفر لديهم وظائف شاغرة. وشرعت اليونان في تنفيذ برنامج لضمان توافر وظائف جديدة في القطاع الخاص يرمي إلى إيجاد فرص عمل جديدة وتوفير حوافز للمؤسسات لكي توظف الأشخاص العاطلين عن العمل، بمن فيهم ذوو الإعاقة، عن طريق تقديم إعانات لدعم تكاليفهم المتعلقة بالأجور وغير المتعلقة بها. وتضع الدول كذلك مبادرات ترمي إلى تهيئة ظروف مواتية في مكان العمل وخارجه للأشخاص ذوي الإعاقة. فوضعت كندا مشروع قانون لتسهيلات ذوي الإعاقة يهدف إلى كفالة بيئة عمل خالية من العوائق. وأنشأت بلجيكا آلية لتيسير إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، بسبل منها توفير التدريب المهني وتعزيز فرص التوظيف وتكييف أماكن العمل للأشخاص ذوي الإعاقة، واستفاد من تلك الآلية أكثر من ٧٧٠٠ شخصا من ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٦.

### ٣ - الحصول على الرعاية الصحية وخدمات إعادة التأهيل

١٦ - كثيرا ما يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة عوائق وتحديات في الحصول على خدمات الرعاية الصحية بسبب عقبات سلوكية وبدنية ومالية، بما في ذلك التمييز والوصم؛ وعدم توافر مجموعة كاملة من خدمات الرعاية الصحية العالية الجودة يسهل الوصول إليها وتحمل تكلفتها؛ ومحدودية الدعم الذي يوفره التأمين الصحي. وأبلغت عدة دول أعضاء عن تدابير اتخذتها لتيسير ودعم إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الرعاية الصحية. فعلى سبيل المثال، نفذت بلجيكا ومالطة سياسات وطنية لتوفير التغطية الصحية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة.

١٧ - وجرى كذلك تسليط الضوء على توفير خدمات الرعاية الصحية وإعادة التأهيل التي تشتمل على تسهيلات خاصة بذوي الإعاقة، وكذلك تقديم برامج تدريبية للعاملين في القطاع الصحي بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، باعتبارهما خطوتين ضروريتين لإتاحة حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على خدمات الرعاية الصحية على أساس من المساواة مع الآخرين. وأبلغت ليتوانيا والمملكة العربية السعودية والهند عن الجهود التي بذلتها من أجل إتاحة الوصول دون عوائق في جميع المستشفيات العامة والخاصة وغيرها من مؤسسات ومراكز الرعاية الصحية.

(١٣) كولومبيا، المرسوم ٣٩٢ المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٨.

١٨ - ووضعت أذربيجان وإكوادور والإمارات العربية المتحدة وبنغلاديش والهند أيضا برامج وطنية مكرسة للكشف المبكر عن حالات الإعاقة بين الأطفال وإعادة التأهيل والتدخل المبكرين.

#### ٤ - القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية

١٩ - يتعرض الأشخاص ذوو الإعاقة وأفراد أسرهم المعيشية أكثر من غيرهم من عامة السكان لاحتمال العيش في فقر. ففي كثير من البلدان، تركز السياسات والبرامج الإنمائية على القضاء على الفقر لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٠ - ويقدم كثير من الدول خدمات عامة ومساعدات اقتصادية، تشمل البدلات والمعاشات التقاعدية والتحويلات النقدية وغيرها من برامج الضمان الاجتماعي، لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة. واستحدثت بعض الدول برامج مختلفة لمعالجة الاحتياجات الملحة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في فقر. فاعتمدت بيرو مبادئ توجيهية لتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في البرامج الاجتماعية، تشمل اتخاذ النسبة المئوية للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في فقر مؤشرا لتقييم التقدم المحرز. واتخذت أوكرانيا خطوات تشريعية لتبسيط الإجراءات المتعلقة بتوفير السلطات المحلية الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة في شكل مزايا ضريبية. وخصصت الهند حصة قدرها ٥ في المائة للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع برامجها المعنية بالتخفيف من حدة الفقر وغيرها من الخطط الإنمائية، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء ذوات الإعاقة.

٢١ - وفي عام ٢٠١٨، رفعت ليتوانيا معاشات المساعدة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة من ١١٢ يورو إلى ١٣٠ يورو. وقررت أن تربط أساس معاشات المساعدة الاجتماعية باحتياجات الاستهلاك الدنيا، وأن تعيد حساب المبلغ سنويا، بدءا من عام ٢٠١٩، لضمان كفاية الدعم المالي المقدم. وأنشأت إكوادور برنامج *Las Joaquinás* لتهيئة الظروف اللازمة لمقدمي الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة، وذلك من خلال توفير رأس المال الأولي لإقامة مشاريع إنتاجية لدعم رفاه الأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة والقائمين على رعايتهم على حد سواء. ولكفالة استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعانون الفقر من التدابير الضريبية القائمة، أنشأت كندا كذلك برنامجا تطوعيا أهليا معنيا بضريبة الدخل يتيح مراكز مجانية للمساعدة في إعداد الإقرارات الضريبية.

٢٢ - وفي المملكة العربية السعودية، وُضع نظام موحد للإعانات المالية لتعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، وآليات رصد ومتابعة الحماية الاجتماعية المقدمة وتقييمها.

#### ٥ - التمكين الاقتصادي، بسبل منها الشمول المالي

٢٣ - عملت الدول الأعضاء أيضا على تعزيز الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة، بسبل منها كفالة تمتعهم بفرص متكافئة في الحصول على الخدمات المتعلقة بالشؤون المالية الشخصية وغير ذلك من أشكال الخدمات المالية. وأفادت الفلبين بأن الحكومة الوطنية والحكومات المحلية ملزمة بموجب قانون الاعتمادات العامة ومخصصات الإيرادات الداخلية بتخصيص موارد لعملها المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. هذا بالإضافة إلى برنامج التحويل النقدي المشروط الذي يستهدف الأسر التي تضم أفرادا من ذوي الإعاقة من أجل مساعدتها في الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية. وعملت إندونيسيا مع عدة مصارف كبرى لضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة في فتح

حسابات مصرفية خاصة بهم وشجعت على توفير آلات صرف أموال مزودة بتسهيلات خاصة بذوي الإعاقة، ومجهزة بأزرار على طريقة بريل. وخصصت الهند ٥ في المائة من حصص الأراضي الزراعية والمساكن في جميع البرامج والخطط الإنمائية ذات الصلة للأشخاص ذوي الإعاقة، مع إعطاء الأولوية للنساء ذوات الإعاقة.

٢٤ - واتخذت الدول تدابير أيضا ترمي إلى تيسير الحصول على التمويل، بما في ذلك الائتمانات البالغة الصغر، لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من مباشرة أعمالهم الخاصة والحرّة من أجل توفير سبل كريمة ومستدامة لكسب العيش. فعلى سبيل المثال، نفذت كندا صندوق الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة الذي يدعم المشاريع الوطنية والإقليمية التي تساعد الأشخاص ذوي الإعاقة على الإعداد للتوظيف أو العمل الحر والحصول على الوظائف أو فرص العمل الحر والاحتفاظ بها. وأقامت كوستاريكا مشاريع لتشجيع ريادة الأعمال في صفوف الأشخاص ذوي الإعاقة. وأطلقت دولة فلسطين برنامجا للتمويل البالغ الصغر لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة في بدء مشاريع خاصة بهم والالتحاق بالقطاعات الإنتاجية.

## ٦ - الإسكان والتنمية الحضرية

٢٥ - يمثل الحصول على سكن لائق وميسور التكلفة مجهز بتسهيلات خاصة بذوي الإعاقة أحد الشواغل الرئيسية فيما يتعلق بسبل عيش الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد اتخذ عدد من الدول مبادرات لتحسين التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة وزيادة المساكن الموقرة للأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما أولئك الذين يعيشون في فقر. وشملت كندا الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن الفئات الأشد حاجة في استراتيجيتها الوطنية للإسكان، وقدمت، من خلال صندوق التسهيلات التمكينية الخاصة بذوي الإعاقة، دعما تمويليا بمبلغ ١٥ مليون دولار كندي سنويا، لمشاريع الإسكان الجديد والمجدد من أجل تلبية معايير التيسير لذوي الإعاقة. واستثمرت ليتوانيا في الترويج لتحسين التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في البيئات السكنية للأسر التي تعيل أطفالا من ذوي الإعاقات الشديدة. وأتاحت جامايكا أسعارا مخفضة للرهن العقاري، تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة على وجه التحديد، في إطار برنامجها للمنع الخاصة بالإسكان. وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، شرع الاتحاد الروسي في إنفاذ سياسة تقتضي تزويد الأماكن السكنية التي يشغلها الأشخاص ذوي الإعاقة بأجهزة خاصة لكفالة توافر التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة وتنص أيضا على فرض سعر تفضيلي، يمثل تخفيضا بنسبة ٥٠ في المائة أو أكثر، على المرافق المخصصة للسكان ذوي الإعاقة والأسر التي تعول أطفالا ذوي إعاقة.

٢٦ - واستوجبت الفلبين أن تُجهز نسبة ١٠ في المائة من جميع المساكن الحكومية بتسهيلات لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وأصدرت الكاميرون مرسوما لتطبيق قانونها رقم 2010/002 بشأن حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها، الذي تُمنح الأولوية بمقتضاه للأشخاص ذوي الإعاقة في استخدام المرافق السكنية واستئجار المساكن الحكومية بأسعار مخفضة.

٢٧ - ولكفالة تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى وسائل النقل العام والتمتع بمزاياها على أساس من المساواة مع غيرهم، أطلق الأردن مبادرات لضمان توافر تسهيلات خاصة بذوي الإعاقة في الحافلات السريعة في أمانة عمان الكبرى. وحسّنت أيرلندا وبوتان وسلوفاكيا وفيت نام أيضا خدمات النقل العام لديها لكي تلي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.



## ٧ - التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة

٢٨ - التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة أمر معترف به تماما في الأطر الدولية الرئيسية، بما في ذلك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة عام ٢٠٣٠، باعتبارها شرطا مسبقا لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بالمشاركة الكاملة في المجتمع والتنمية. ولا يزال الافتقار إلى البيئات والمرافق والمنتجات والخدمات التي تشتمل على تلك التسهيلات يشكل تحديا في العديد من البلدان، المتقدمة والنامية على حد سواء. ويتخذ عدد متزايد من الدول الأعضاء نهجا استباقية وشاملة بهدف معالجة هذا النقص، وتعزيز التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة.

٢٩ - وفي كثير من البلدان، تم تعزيز تلك التسهيلات من خلال القوانين الدستورية و/أو التشريعات القطاعية. فعلى سبيل المثال، أصدرت كولومبيا وموريتانيا مراسيم تهدف إلى إزالة الحواجز المعمارية<sup>(١٤)</sup>. واعتمدت الأرجنتين مؤخرا تشريعات من أجل تعزيز البرامج السمعية والبصرية التي تشتمل على تسهيلات خاصة بذوي الإعاقة، بسبل منها إظهار نص الكلام المسموع، واستخدام لغة الإشارة، وتصميم الصفحات الشبكية التي يسهل استخدامها<sup>(١٥)</sup>. واستحدثت الأردن خطة وطنية لإزالة الحواجز في المباني والمرافق وأماكن العبادة والمواقع السياحية القائمة التي تقدم خدمات للجمهور، بمشاركة كاملة من الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة لهم في هذه العملية<sup>(١٦)</sup>.

٣٠ - وقامت الدول الأعضاء أيضا بتعزيز التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة من خلال وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية محددة وخطط عمل ومعايير تقنية، تمشيا مع مبادئ التصميم الموحد. فاعتمدت بيرو خطة وطنية بشأن تلك التسهيلات للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣ من أجل إدماجها في استراتيجيتها الإنمائية الوطنية وتعزيزها، في مجالات منها الإعلام والاتصالات. وتعمل بولندا على إعداد معيار وطني للتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، يتبع مبادئ التصميم الموحد، ويستند إلى الدروس المستفادة من برنامجها الموسع المتعلق بتلك التسهيلات، الذي يتطلب تطبيق المبادئ التي تستند إليها على جميع الأعمال العامة التي تقوم بها الحكومات المركزية والمحلية والوكالات والصناديق والمدارس والشركات التي تقدم الخدمات إلى الجمهور.

٣١ - واضطلعت الدول الأعضاء أيضا بمبادرات وابتكارات من أجل النهوض بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة باعتبار ذلك خطوة تشكل جزءا لا يتجزأ من تحقيق التنمية الشاملة المستدامة في المناطق الحضرية والريفية. وتعتبر ألمانيا تلك التسهيلات أولوية رئيسية في خطة العمل الوطنية ٢٠٠٠، لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مع التركيز على تعزيز المساحات الاجتماعية التي تستوعب الجميع في سياق التنمية الحضرية والريفية. ويجري حاليا تنفيذ برنامج "مدينة المستقبل" التجريبي في ٥٢ مدينة في مختلف أنحاء البلد، ويهدف البرنامج إلى زيادة وسائل نقل الركاب المزودة بتسهيلات خاصة بذوي الإعاقة في التنقلات المحلية والطويلة المسافات. وعينت كندا مؤخرا أول نائبة للوزيرة المعنية بتيسير إمكانية حصول ذوي الإعاقة على الخدمات العامة. وإضافة إلى تخصيص ١٥ مليون دولار كندي سنويا لبرنامج يتبع "صندوق التسهيلات التمكينية الخاصة بذوي الإعاقة" من أجل دعم التكلفة الرأسمالية للإنشاءات والتجديدات التي تشتمل على تسهيلات خاصة بذوي الإعاقة، أطلقت كندا برنامجا

(١٤) كولومبيا، المرسوم ١٠٧٧، المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥؛ وموريتانيا، المرسوم ٢٠١٧-١٦٩.

(١٥) الأرجنتين، القانونان ٢٦-٥٢٢ و ٢٦-٦٥٣.

(١٦) الأردن، القانون ٢٠/٢٠١٧.

للتكنولوجيا المزودة بتلك التسهيلات للمشاركة في تمويل مشاريع مبتكرة للشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف تطوير تكنولوجيات وأجهزة رقمية جديدة مساعدة تتواءم مع احتياجات ذوي الإعاقة. واضطلعت السلفادور ومالطا بمبادرات ترمي إلى تعزيز السياحة الميسورة الشاملة للجميع من الوجهة الاجتماعية، وكذلك تنمية الأعمال التجارية السياحية الصغيرة والمتوسطة الحجم، في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف الأكبر المتمثل في إنجاز أهداف التنمية المستدامة للجميع.

## ٨ - المشاركة في وضع السياسات وتنفيذها ورصدها وتقييمها

٣٢ - إن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة كاملة وفعالة في جميع مراحل عمليات السياسات ذات الصلة أمرٌ ضروري لبناء مجتمع شامل ومنصف للجميع. وقد ظل تعزيز الأطر القانونية والسياسية التي تركز على ضمان عدم التمييز يشكل أولوية لكثير من الدول الأعضاء. وأبلغت أوروغواي، وأوكرانيا، والبرتغال، وكندا، واليونان عن إحراز تقدم في هذا الصدد، مما يمهد الطريق أمام مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ومساهماتهم بصورة فعالة في المسائل والعمليات التي تؤثر فيهم، وكذلك في عامة الجمهور. فعلى سبيل المثال، أجازت اليونان تعديلاً تشريعياً يقضي بإدراج حالة الإعاقة ضمن "أسباب التمييز"، وينص على مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال المنظمات الممثلة لهم، في عملية رصد أعمال آلية الإدماج والمجلس الوطني لمكافحة العنصرية والتعصب.

٣٣ - وكثيراً ما يحول ضعف إمكانية اللجوء إلى القضاء دون مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع والتنمية. وقد اتخذت وزارة الداخلية في كولومبيا تدابير لتحسين التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة في المباني والأماكن العامة من أجل تيسير استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من العمليات القانونية والقضائية.

٣٤ - واضطلعت كندا والبرتغال والسلفادور، تسليماً منها بأن الرياضة تقدم مساهمة حافلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بمبادرات لتعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الرياضية والثقافية. وأطلقت أستراليا برنامجاً يدعم ١٦ رياضة في تسعة بلدان تقدم أنشطة لمعالجة عوامل الخطر الأساسية المرتبطة بالأمراض غير المعدية، وأوجه عدم المساواة التي تعاني منها النساء والفتيات ذوات الإعاقة.

## ٩ - بيانات وإحصاءات الإعاقة

٣٥ - لا يزال الافتقار إلى البيانات والإحصاءات المصنفة الجيدة المتعلقة بالإعاقة يشكل فجوة تعيق التنفيذ الفعال للسياسات القائمة على الأدلة. وتسعى الدول الأعضاء إلى تحسين جمع البيانات وتصنيفها من خلال مجموعة متنوعة من التدابير، بما في ذلك تنمية القدرات وتعزيز الآليات المؤسسية ذات الصلة وتخصيص الموارد الضرورية. فأعدت الدانمرك قاعدة بيانات لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. وأنشأت كولومبيا آلية وطنية للإعاقة، وسجلاً لتحديد وتصنيف الأشخاص ذوي الإعاقة. وشرعت الهند في استقصائها الوطني السادس والسبعين لأخذ العينات، الذي شمل ٢١ نوعاً من الإعاقات، وهي تنفذ مشروعاً لإنشاء قاعدة بيانات وطنية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة. وأنشأت بنما نظاماً وطنياً للإحصاءات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة من أجل إدماج جميع المعلومات ذات الصلة المتوافرة عنهم في منصة واحدة. وأنشأت إندونيسيا مكاتب إحصاءات محلية للوصول إلى سكان الأريخبيلات النائية، وسعت إلى التصدي للتحديات المتعلقة بجمع البيانات المتصلة بالإعاقة التي نتجت عن استخدام تعاريف مختلفة للإعاقة.

٣٦ - ومن أجل تحسين قابلية البيانات المتعلقة بالإعاقة للمقارنة على الصعيد الدولي، أبلغت ألمانيا أنها تدعم لجنة المساعدة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تطبيق مؤشر للإدماج يركز على الإعاقة ويسمح بالتسجيل المنهجي للتمويل الإنمائي المتعلق بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في تقييم المساعدة الإنمائية الرسمية ويتيح إمكانية إخضاع ذلك التمويل للمقارنة. وأفادت كمبوديا بأنها أدرجت استبياننا بشأن الإعاقة، أعده فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة<sup>(١٧)</sup>، في التعداد المقرر أن تجريه في عام ٢٠١٩، من أجل تحسين نوعية البيانات المتعلقة بالإعاقة.

## باء - منظومة الأمم المتحدة

٣٧ - واصلت منظومة الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة، بسبل منها تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في عمليات المنظمة وسياساتها وبرامجها. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، قرر الأمين العام إجراء استعراض مؤسسي للنهج الذي تتوخاه المنظمة حاليا في تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في عملياتها، بهدف زيادة تعزيز الإجراءات المتضامنة التي تتخذها الأمم المتحدة. وإضافة إلى بعض التطورات الإيجابية الأخيرة، ومنها إنشاء مركز التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، وإتاحة وثائق المؤتمرات بطريقة برايل عند الطلب، تطلع كيانات رئيسية في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما أعضاء فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بإجراء استعراض مؤسسي لنهج توفير التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة وتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جميع عمليات الأمم المتحدة، من أجل تحسين فعالية هذه الجهود، وتوطيد القدرات المؤسسية وقدرات الموظفين، وتحسين التنسيق والمساءلة على نطاق المنظومة.

٣٨ - وواصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهي جهة التنسيق المعنية بمسائل الإعاقة في منظومة الأمم المتحدة، قيادة الجهود المبذولة دعما لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي عام ٢٠١٨، أعدت تقرير الأمم المتحدة الرئيسي الأول المعني بمسائل الإعاقة والتنمية، الذي يوفر تحليلا قائما على الأدلة للحالة الراهنة للأشخاص ذوي الإعاقة في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والاتفاقية على الصعيد العالمي. وواصلت الإدارة دعم العمليات الحكومية الدولية من أجل النهوض بالتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة، وترجمة الالتزامات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ والاتفاقية إلى إجراءات، وذلك بالتعاون الوثيق مع الحكومات والأمم المتحدة والشركاء الحكوميين الدوليين الإقليميين ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وشجعت الإدارة أيضا بناء القدرات من خلال مشاريع التدريب التي تنظم على المستويات الإقليمية والوطنية ودون الوطنية في أفريقيا، استنادا إلى مجموعة أدواتها المتعلقة بمسائل الإعاقة في أفريقيا<sup>(١٨)</sup>، فضلا عن سلسلة من حلقات العمل المتعلقة بتنمية القدرات والخدمات الاستشارية المقدمة في البلدان الآسيوية ومنطقة أمريكا اللاتينية، بما في ذلك الأرجنتين، وأوزبكستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان.

(١٧) هو فريق من أفرقة المدن أنشئ في إطار اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، بهدف رئيسي هو تلبية الحاجة الملحة إلى البيانات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بالإعاقة التي يمكن مقارنتها بين الدول. ويرد المزيد من التفاصيل عن عمل الفريق على الرابط التالي: [www.washingtongroup-disability.com](http://www.washingtongroup-disability.com).

(١٨) متاحة على الرابط التالي: [www.un.org/development/desa/dspd/2016/11/toolkit-on-disability-for-africa-2](http://www.un.org/development/desa/dspd/2016/11/toolkit-on-disability-for-africa-2).

٣٩ - وبدأت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أيضا، بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مشروع حساب إنمائي متعدد السنوات يهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية في الأرجنتين وإكوادور وبيرو من أجل صياغة سياسات وبرامج وطنية فعالة وقائمة على الأدلة وتنفيذها ورصدها وتقييمها بهدف تحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي، وإدماج الشباب ذوي الإعاقة. وواصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تقاسم الدعم للدول في مجال تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في تنفيذ استراتيجية إنشيو من أجل "إحقاق الحق" لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ وخطة عمل ييجين للتعميم بتنفيذ استراتيجية إنشيو (انظر ESCAP/74/22/Add.1، المرفق)، بما في ذلك عن طريق تحديد خط أساس إحصائي بشأن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويسرت اللجنة أيضا التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من أجل تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التنمية في بلدان آسيا والمحيط الهادئ.

٤٠ - وواصلت وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها تشجيع التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة في مختلف مجالات عملها. فأصدرت منظمة العمل الدولية منشورات وأدوات للسياسة العامة بشأن توفير الحماية الاجتماعية والتدريب المهني والعمالة للأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(١٩)</sup>، وتعاونت مع القطاع الخاص والنقابات العمالية من أجل النهوض بعمالة الأشخاص ذوي الإعاقة. وواصلت منظمة الصحة العالمية العمل وفقا لخطة عملها العالمية بشأن مسائل الإعاقة للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١<sup>(٢٠)</sup>، بهدف إزالة الحواجز وتيسير الحصول على خدمات الرعاية الصحية، لا سيما الخدمات المتعلقة بإعادة التأهيل والمنتجات المساعدة. وأعدت منظمة الصحة العالمية قائمة أولويات بالمنتجات المساعدة<sup>(٢١)</sup> أقرتها جمعية الصحة العالمية في عام ٢٠١٨ من أجل تعزيز إدماج المنتجات المساعدة ذات الأولوية في إطار الرعاية الصحية الشاملة.

٤١ - ومن أجل الوصول إلى من هم أكثر تحلفا عن الركب في عام ٢٠١٧، أصدرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) مبادئ توجيهية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة بهدف تفعيل الالتزامات الواردة في ميثاق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني. وأبلغت الأونروا كذلك عن جولاتها الأولى من الدورات التدريبية التي نظمتها بشأن المبادئ التوجيهية لفائدة ٢٥٠ موظفا<sup>(٢٢)</sup>، وكذلك عن تنفيذ برامج شاملة لمسائل الإعاقة في مجالات التعليم والإغاثة والخدمات الاجتماعية والحماية. ويعمل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث على تعزيز آلية جديدة لأصحاب المصلحة يجري من خلالها إشراك المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة في العمليات العالمية والإقليمية الرئيسية، وتلبية احتياجاتهم، ومراعاة وجهات نظرها في سياق الحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة الواعية بالمخاطر، والقدرة على التكيف في المناطق الحضرية، وتمويل التنمية.

٤٢ - ولاحظت أيضا كيانات الأمم المتحدة الحاجة الملحة إلى زيادة توافر بيانات ذات جودة وموثوقية بشأن الإعاقة وتحسينها من أجل تصميم سياسات التنمية وتنفيذها وتقييمها. وتنسق الشعبة الإحصائية

(١٩) International Labour Organization, *World Social Protection Report 2017-19: Universal Social Protection to Achieve the Sustainable Development Goals* (Geneva, International Labour Office, 2017)

(٢٠) متاحة على الرابط التالي: <http://www.who.int/disabilities/actionplan/en>

(٢١) [www.who.int/phi/implementation/assistive\\_technology/global\\_survey-apl/en](http://www.who.int/phi/implementation/assistive_technology/global_survey-apl/en)

(٢٢) وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، دليل دمج الإعاقة (٢٠١٧). متاح على الرابط التالي: [https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/disability\\_inclusion\\_guidelines\\_ar\\_final\\_0.pdf](https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/disability_inclusion_guidelines_ar_final_0.pdf)

أعمال فريق للخبراء يهدف إلى تحديث المبادئ التوجيهية والمبادئ الأساسية لوضع إحصاءات الإعاقة. وتقوم أيضا الشعبة، بوصفها أمانة فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بتنسيق العمل المتعلق بالأدوات المنهجية من أجل تحسين إحصاءات الإعاقة وتصنيف البيانات بهدف تحديد أبعاد تصنيف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وتبذل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ جهودا، في منطقة اختصاص كل منهما، لدعم الدول الأعضاء في إطار جهودها الرامية إلى تحسين نوعية إحصاءات الإعاقة في نظمها الإحصائية الوطنية من منظور الإعاقة، وبناء القدرات المتعلقة بمنهجيات جمع البيانات من أجل تيسير عملية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للأشخاص ذوي الإعاقة. وقامت منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع البنك الدولي، بوضع الصيغ الطويلة والقصيرة للاستقصاء النموذجي لمسائل الإعاقة وهي بصدد تطبيقها. وإضافة إلى ذلك، تعمل المنظمة مع أكثر من ٢٠ بلدا من أجل تعزيز نظمها الإحصائية الوطنية. وفي عام ٢٠١٧، أصدر مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث مذكرات توجيهية بشأن استخدام وتسجيل المعلومات المتعلقة بالخسائر الناجمة عن الكوارث، وقدم دورات تدريبية بشأن جمع البيانات المصنفة حسب الإعاقة واستخدامها.

## جيم - المجتمع المدني

٤٣ - اتخذت منظمات المجتمع المدني، بما فيها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، العاملة بالتعاون مع الحكومات المحلية والمنظمات الدولية وغيرها من المنظمات ذات التوجهات المماثلة والقطاع الخاص، إجراءات للتسهيل بتنفيذ التنمية المستدامة الشاملة لمسائل الإعاقة. وواصلت بعض المنظمات جهودها الرامية إلى تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في السياسات والبرامج الحكومية وتعبئة الموارد، مع التركيز على الفقر والعمالة والتعليم والتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة. فالاتحاد العالمي للمكفوفين، على سبيل المثال، دعا إلى سن قانون على الصعيد الإقليمي بشأن توفير تسهيلات شاملة خاصة بذوي الإعاقة، ضمن إطار الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وتعاون الاتحاد أيضا مع شركات برامجيات الحاسوب من أجل وضع تطبيقات ميسورة التكلفة لجدول زمنية آنية تبين خيارات التنقل ومواعيد وسائل النقل. وأطلقت المبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة، بالاشتراك مع الاتحاد الدولي للاتصالات، مبادرة بشأن السياسات النموذجية المتعلقة بتوفير تسهيلات خاصة بذوي الإعاقة على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتعلق بوضع البرامج الخاصة بشبكة الإنترنت والبرامج السمعية - البصرية وبالهواتف المحمولة ونقاط الدخول العمومية إلى الشبكة والمشتريات العامة<sup>(٢٣)</sup>. وتم أيضا في إطار المبادرة تنفيذ أنشطة استشارية وتيسير عقد اتفاقات تعاون مع البرازيل وميانمار والهند وبلدان أخرى من أجل وضع سياسات تتعلق بإتاحة تسهيلات خاصة بذوي الإعاقة فيما يتصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ودعم المنتدى الأوروبي للإعاقة تطوير مركبات نقل مزودة بتسهيلات خاصة بذوي الإعاقة ومحطات متعددة الوسائط لوسائل النقل العام كجزء من الجهود المبذولة من أجل إنشاء سلسلة متعددة الوسائط للسفر ونظام للحصول على التذاكر، بما يمكن الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن من السفر عبر الاتحاد الأوروبي دون عوائق.

(٢٣) متاحة على الرابط التالي: [www.itu.int/pub/D-PHCB-SIS\\_A.01](http://www.itu.int/pub/D-PHCB-SIS_A.01)

٤٤ - وأبرزت منظمات المجتمع المدني أيضا أهمية الرصد والتقييم الشاملين لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك من خلال عملية الاستعراض الوطني الطوعي. وسلطت إحدى المنظمات (منظمة منقدي البصر) الضوء على الحاجة إلى توفير المزيد من المعلومات عن كيفية إشراك المجتمع المدني في عملية الإبلاغ. وجرت التوصية كذلك بزيادة جهود التنسيق بين الإدارات الحكومية فيما يتعلق بمسائل الإعاقة وتعزيز الدعم من أجل إشراك المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة.

## دال - شراكات أصحاب المصلحة المتعددين

٤٥ - بالنظر إلى الطبيعة الشاملة للإعاقة، التي تتطلب اتباع نهج على نطاق المجتمع المحلي ككل، نشأت في السنوات الأخيرة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين بوصفها وسيلة واعدة للنهوض بالتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة. فعلى سبيل المثال، أنشئت في بنغلاديش ٢٨٦ ٥ وحدة من المراكز الرقمية. وهي مراكز جامعة لتوفير الخدمات يديرها "مواطنون من أصحاب المشاريع" على مستوى المجتمع المحلي، وتهدف إلى توفير معلومات حيوية وتقديم خدمات عامة للسكان الذين يعانون من نقص في الخدمات، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة في المناطق الريفية. ومن خلال الجمع بين القطاع الخاص والحكومات المحلية والمواطنين أنفسهم، ترسخت مراعاة اعتبارات السوق واحتياجات المواطنين في هذه الشراكات الشاملة الناجحة التي تضم أصحاب مصلحة متعددين. ودعمت هذه الشراكات الحكومة بشكل كبير في إتاحة الخدمات العامة الأساسية للجميع. وزودت أستراليا فانواتو بالدعم في إطار شراكة فانواتو للمهارات، وهي مبادرة ذات قيادة محلية تشمل عدة قطاعات وتضم جهات مشاركة من طائفة واسعة من أصحاب المصلحة الذين تلتزم إسهاماتهم، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، في قطاعات مثل السياحة والحرف اليدوية والأعمال التجارية الزراعية. وتشمل مبادرة ألمانيا بشأن مكافحة أسباب فرار اللاجئين وإعادة إدماجهم التركيز على الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن وجنوب السودان والعراق، بهدف توفير الدعم لهم ولأسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

## رابعا - الانتقال من السياسة إلى الممارسة: سبل التعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ولأجلهم وبالتعاون معهم

٤٦ - في حزيران/يونيه ٢٠١٨، أكدت الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مجددا على أن التنفيذ الفعلي للاتفاقية أمر لا غنى عنه وأنه ينبغي للبلدان أن تنفذ في سياق الاستثمار والنظم القانونية سياسات وتغييرات إنمائية تتماشى مع الاتفاقية من أجل الوفاء بالتعهد الرئيسي لخطة عام ٢٠٣٠ بعدم ترك أي أحد خلف الركب. وينبغي ضمان إتاحة جميع الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة على نحو متكافئ لتأمين مشاركتهم الكاملة في المجتمع والتنمية. وفي هذا الصدد، لا بد من السعي إلى اعتماد نهج وأدوات جديدة لتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التشريعات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية، بما في ذلك عن طريق التوعية، وتعزيز التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، وترسيخ الأطر المتعلقة بالإعاقة على الصعيد المتعدد الأطراف والصعيد العالمي، ومواصلة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للدول الأعضاء وتوسيع نطاقه.

٤٧ - تضمنت الفروع السابقة من هذا التقرير استعراضا للأطر المعيارية الدولية التي يسترشد بها في إدماج وتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في السياق الحالي للتنمية على الصعيد العالمي. وتناولت تلك

الفروع التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني في جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ورفاههم وتعزيز تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. واستناداً إلى نتائج الاستعراض، يمكن إبداء بعض الملاحظات الرئيسية لمواصلة النهوض بالتنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة.

## ألف - تعميم مراعاة مسائل الإعاقة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة

٤٨ - تم الإقرار بأن الإعاقة مسألة شاملة منذ استعراض منتصف المدة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الضروري اعتماد مجموعة من السياسات في مختلف القطاعات للنهوض بالتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة وتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التنمية. ويتطلب تعميم مراعاة مسائل الإعاقة التأكد من مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وشواغلهم ومنظوراتهم وإسهاماتهم بشكل كامل وإدراجها في تصميم السياسات والبرامج القطاعية ذات الصلة وتنفيذها وتقييم تطورها. وتبين المبادرات التي تتخذها البلدان في مختلف المناطق أن التدخلات الناجحة في مجال السياسات العامة غالباً ما تشمل التدابير الرامية إلى إزالة الحواجز المادية والمؤسسية والمتعلقة بالمواقف، وتهيئة البيئات والظروف المواتية التي تتيح لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية المشاركة والمساهمة في التنمية على أساس من المساواة مع الآخرين. ومن المهم ضمان أن تكون الخدمات العامة، بما في ذلك المياه النظيفة والصرف الصحي والنقل العام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، متاحة للجميع بطريقة مسؤولة لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشكل فرص العمل اللائق وغير ذلك من الفرص المدرة للدخل، فضلاً عن الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، أمورا ذات أهمية حيوية للجميع، وبخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة، باعتبارها وسيلة لانتشالهم من براثن الفقر وتأمين سبل العيش الكريم والمستمر. ولا يقل عن ذلك أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المنافسة في أسواق العمل والسعي إلى تحقيق طموحاتهم ومباشرة الأعمال الحرة من خلال ضمان المساواة في الحصول على التعليم الجيد وفرص التدريب على المهارات، فضلاً عن مجموعة متنوعة من الأدوات والصكوك المالية. ومن الضروري الالتزام بتقديم الموارد اللازمة، بما في ذلك اعتمادات الميزانية وبناء القدرات. غير أن الحاجة تمس إلى إجراء تغيير تحويلي يدرج "الإعاقة" بوصفها مسألة شاملة لعدة قطاعات في جميع الخطط والجهود الإنمائية. وتحقيقاً لهذه الغاية، لا بد من زيادة التوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقدراتهم وإسهاماتهم من أجل تحدي القوالب النمطية وتغيير العقلية السائدة فيما بين صانعي السياسات، والأخصائيين في مجال التنمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وعمامة الجمهور. ومن الضروري أيضاً بتجديد الالتزامات المتعلقة باتخاذ إجراءات ملموسة من أجل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٩ - ومن أجل مواصلة العمل على تعميم مراعاة مسائل الإعاقة والتنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، يمكن للمجتمع الدولي أن يستفيد من تجربة النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فقد شكل اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين الاستشراقيين في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، في عام ١٩٩٥، نموذجاً لتمكين الناس وضمان إتاحة الفرص المتساوية وتهيئة الظروف المواتية لمشاركتهم الكاملة، بما في ذلك في صنع القرار. وبغية إحداث فرق كبير في تضييق الفجوات القائمة وتحقيق المساواة، يجب عدم تجاهل المساهمة الفعلية والمحتملة للأشخاص ذوي الإعاقة. ولا بد، إلى جانب الالتزامات

السياسية القوية بالتنمية المستدامة الشاملة لمسائل الإعاقة، من إجراء تغيير حاسم في المسار للانتقال من الإعراب عن النوايا الجيدة في السياسات العامة إلى اعتماد خطة واستراتيجية للعمل.

٥٠ - وينبغي أيضا تعميم مراعاة الإعاقة، باعتبارها مسألة شاملة لعدة قطاعات على الصعيد العالمي، في مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ونتائجها فيما يتصل بجميع الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة، وهي: السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. كذلك ينبغي أن تدرج في العمليات المتصلة بالمجرة، بما في ذلك المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية<sup>(٢٤)</sup> المقرر عقده في مراكش، المغرب، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ومنتدى استعراض الهجرة الدولية المقرر إنشاؤه في عام ٢٠٢٢.

## باء - تعزيز التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة: شرط أساسي للتنمية الشاملة والمستدامة للجميع

٥١ - في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يعود بالنفع على الجميع، اتخذت الدول الأعضاء مبادرات وبذلت جهودا بهدف إزالة الحواجز القائمة أمام الأشخاص ذوي الإعاقة، امتثالا للمتطلبات القانونية الدولية والمحلية. فالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة منصوص عليها بشكل جيد في الاتفاقية، التي تحدد مسؤوليات الدول الأطراف ذات الصلة. وتشكل هذه التسهيلات وسيلة تكفل المساواة وعدم التمييز، وشرطا مسبقا لضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. وهي تمثل أيضا تحسينات في الهياكل الأساسية تيسر المساواة في المشاركة والازدهار في المجتمع لجميع المواطنين، بغض النظر عن قدراتهم أو إعاقاتهم.

٥٢ - ولقد تبين على نحو متزايد أن تأمين التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة يعود أيضا بالخير على الجميع، بما توفره هذه التسهيلات من منافع اجتماعية واقتصادية، ليس للأشخاص ذوي الإعاقة فحسب، بل أيضا لسائر أفراد المجتمع<sup>(٢٥)</sup>. ويتزايد النظر إلى الاستثمار في تأمين التسهيلات، تمشيا مع مبادئ التصميم الموحد<sup>(٢٦)</sup>، باعتباره استثمارا ذكيا<sup>(٢٧)</sup>. وذلك الاستثمار أمر ضروري أيضا لتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة بجميع أبعادها، وهي: الإدماج الاجتماعي والنمو الاقتصادي والاستدامة البيئية.

(٢٤) في التفاوض بشأن مشروع الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، اتفق رؤساء الدول والحكومات والممثلون الرفيعو المستوى على اتخاذ الإجراءات اللازمة من خلال تطبيق نهج قائمة على حقوق الإنسان ومراعية للاعتبارات الجنسانية والإعاقة والسن واحتياجات الطفل. ويمكن الاطلاع على النص الكامل للمشروع على الرابط التالي: [www.un.org/pga/72/wp-content/uploads/sites/51/2018/07/migration.pdf](http://www.un.org/pga/72/wp-content/uploads/sites/51/2018/07/migration.pdf)

(٢٥) على سبيل المثال، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، *Good Practices of Accessible Urban Development: Making Urban Environments Inclusive and Fully Accessible to All*؛ المنتدى الدولي للنقل، "Economic benefits of improving transport accessibility" (باريس، منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٧)؛ والمبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة، "Benefits and costs of e-accessibility" (٢٠١٢).

(٢٦) وفقا للمادة ٢ من الاتفاقية، يعني "التصميم الشامل" تصميم المنتجات والبيئات والبرامج والخدمات لكي يستعملها جميع الناس، بأكثر قدر ممكن، دون حاجة إلى تكييف أو تصميم متخصص.

(٢٧) أظهرت دراسات الحالات الفردية أنه يمكن، بالاستثمار في تأمين التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، تحقيق ما لا يقل عن ستة من الاستحقاقات والمزايا التنافسية في الأعمال التجارية، بما في ذلك (أ) الوصول إلى الأسواق الجديدة، (ب) زيادة مشاركة الموظفين والإنتاجية إلى أقصى حد، (ج) توفير منتجات وخدمات عالية الجودة، (د) تحسين إدارة سلسلة الإمداد، (هـ) بناء علاقات مع الشركاء والمجتمعات المحلية (و) التقليل إلى أدنى حد من خطر التعرض للإجراءات القانونية. انظر "Accessible Information and Communication Technologies, OneVoice for Accessible Information and Communication Technologies: benefits to business and society" (٢٠١٠).



## جيم - تقليص الثغرات في البيانات المتعلقة بالإعاقة

٥٣ - لضمان ترجمة الالتزام "بعدم ترك أي أحد خلف الركب" إلى إجراءات فعالة، يكتسي الفهم الدقيق لحالة السكان المستهدفين واحتياجاتهم أهمية بالغة. ومع ذلك، لا يزال هناك نقص في البيانات المصنفة حسب نوع الإعاقة (انظر E/2016/75). وتأكيداً لأهمية البيانات والإحصاءات العالية الجودة والسهلة المنال والحسنة التوقيت والموثوقة بالنسبة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، اعتمد الوزراء والممثلون السامون الحاضرون في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨ إعلاناً حثوا فيه البلدان على مواصلة تعزيز التعاون على المستويات الثنائية والإقليمية والعالمية لبناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات في جمع البيانات والإحصاءات الجيدة المصنفة بحسب الوضع من حيث الإعاقة وإصدارها ونشرها وتحليلها واستخدامها (انظر E/HLS/2018/1، الفقرة ١٨). ولدى معالجة الثغرات القائمة في البيانات المتعلقة بالإعاقة، تقوم اللجنة الإحصائية وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة بأدوار هامة فيما يتصل بإتاحة البيانات الإحصائية المصنفة بحسب الوضع من حيث الإعاقة، ولا سيما، في إطار أعمالها الجارية من أجل وضع المؤشرات والفهارس والأدوات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالإعاقة.

## دال - تعزيز الأطر والآليات العالمية المتعلقة بالإعاقة

٥٤ - ثمة عدد من الآليات التي يمكن مواصلة تعزيزها بغرض استعراض التقدم المحرز فيما يتصل بتنفيذ الأطر المعيارية العالمية للتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة ومتابعة ذلك التقدم وتقييمه. وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وهو المنبر المركزي الرئيسي لاستعراض تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، حظيت الإعاقة بمزيد من الاهتمام، إذ تزايد إدراج الدول الأعضاء إشارات إلى الإعاقة في استعراضاتها الوطنية الطوعية<sup>(٢٨)</sup>. ويمتلك المنتدى إمكانيات كبيرة لمعالجة الثغرات والتحديات الحالية التي تواجه الدول الأعضاء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال نظره في المسائل ذات الصلة بالإعاقة في إطار أهداف مختلفة كل عام، وذلك ضمن الاستعراضات الوطنية الطوعية والمناقشات المواضيعية للمنتدى على حد سواء.

٥٥ - واستجابة للولايات الصادر بها تكليف من الجمعية العامة، يقدم الأمين العام تقارير عن الإعاقة والتنمية كل خمس سنوات وكل سنتين. ويوفر النوع الأول من التقارير دراسة طولانية بشأن المسائل والاتجاهات المتعلقة بالإعاقة والتنمية، بينما يستعرض النوع الثاني التقدم المحرز في النهوض بالتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة. وعملاً بطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ١٤٢/٦٩، أُعدّ في عام ٢٠١٨، التقرير الرئيسي الأول للأمم المتحدة عن الإعاقة والتنمية: تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ولأجلهم وبالتعاون معهم. وهذا التقرير الذي يهدف إلى تقديم تقييم شامل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، يمثل ما يبذل من جهود على نطاق منظومة الأمم المتحدة ويبرهن على أهمية تقديم الأدلة، في شكل رصد وتقييم دوريين، في تقرير رسمي وحيد لإطلاع

(٢٨) في عام ٢٠١٦ لم يذكر الإعاقة في الاستعراضات الوطنية الطوعية إلا ١٥ بلداً قدم تقارير (من أصل ٢٢ بلداً)؛ وفي عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، ذكر الإعاقة ٣٣ بلداً (من أصل ٤٣ بلداً) و ٤٢ (من أصل ٤٦ بلداً)، على التوالي، وأبلغت تلك البلدان عن التقدم الذي أحرزته على الصعيد الوطني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة الأخرى بشكل أفضل على تنفيذ الأهداف ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٦ - وعلى مدى العقدین الماضیین، عملت لجنة التنمية الاجتماعية كآلية حكومية دولية هامة معنية بمسائل الإعاقة<sup>(٢٩)</sup>. ويدعو المشهد الإنمائي العالمي المتغير إلى تعزيز اللجنة للقيام بهذا الدور الهام، بسبل منها رصد خطة عام ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة ومتابعتها. واستجابة لنداء أطلقته الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي<sup>(٣٠)</sup>، يمكن للجنة، في إطار الولايات المنوطة بها حالياً، أن تعمل على تنظيم حلقة نقاش سنوية بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة في سياق التنمية المستدامة، وذلك بهدف استعراض التقدم المحرز، وتحديد الثغرات والتحديات، وتبادل الممارسات السليمة والخبرات، والخروج من حلقة النقاش بتوصيات موضوعية وعملية المنحى بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٧ - وقام مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة منذ إنشائه في عام ٢٠٠٨، بدور فريد في رصد الاتفاقية، باعتبارها إطاراً للتنمية وحقوق الإنسان على حد سواء، وعمل على النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار الخطة العالمية. وكان المؤتمر، خلال دوراته الإحدى عشرة التي عُقدت حتى الآن، بمثابة منتدى لتبادل الممارسات السليمة في تنفيذ الاتفاقية وأهداف التنمية ذات الصلة المتفق عليها دولياً، بما في ذلك خطة عام ٢٠٣٠، فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة. وبالنظر إلى أهمية الاتفاقية كإطار توجيهي لتنفيذ الخطة العالمية بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ولأجلهم وبالتعاون معهم، يمكن مواصلة تعزيز المؤتمر، بوصفه آلية لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من خلال ضمان زيادة مشاركة الوفود والخبراء ذوي الإعاقة من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية في دوراته.

٥٨ - وبما أن الافتقار إلى بيانات جيدة ومصنفة بحسب الإعاقة يعرقل إدراج الإعاقة في العديد من عمليات المتابعة والاستعراض الحالية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة<sup>(٣١)</sup>، فيلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان إدراج مؤشرات الأهداف الخاصة بالإعاقة، وجمع البيانات المصنفة بحسب الوضع من حيث الإعاقة، وإجراء التقييمات وتقديم التقارير الدورية في المنتديات والآليات ذات الصلة.

## هاء - الربط بين الإجراءات المتخذة على الصعيدين العالمي والإقليمي

٥٩ - قامت منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنتها الإقليمية، بالتعاون مع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمبادرات جديدة من خلال الربط بين الإجراءات المتخذة على الصعيدين العالمي والإقليمي، وبالتالي تعزيز التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة في سياق أهداف التنمية المستدامة. وتراوحت المبادرات المتخذة بين تعزيز السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل الإقليمية، ورفع سقف الالتزامات المتعلقة بتوفير الموارد، وإنشاء مؤسسات جديدة. فعلى سبيل المثال، في الدورة

(٢٩) قامت اللجنة بدور رائد في صياغة الاتفاقية، وعينت أيضاً المقرر الخاص السابق المعني بالإعاقة ليعمل بمثابة أول آلية دولية مستقلة لرصد تنفيذ القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة.

(٣٠) قرار الجمعية العامة ١٦٥/٧١، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢/٢٠١٧.

(٣١) على سبيل المثال، في التقارير المقدمة عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي صدرت فعلاً، لا يوجد سوى تقرير واحد (E/2018/64) توافرت فيه بيانات خاصة بالإعاقة تشير إلى أن نسبة لا تتجاوز ٢٨ في المائة فقط من الأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة تلقت استحقاقات نقدية بسبب الإعاقة.

السادسة والثلاثين للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي عقدت في أيار/مايو ٢٠١٦، أنشأت الدول الأعضاء منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة كآلية إقليمية لمتابعة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واستعراضهما<sup>(٣٢)</sup>. وما فتئت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تقدم الدعم للدول الأعضاء من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تنفيذ استراتيجية إنشيو من أجل "إحقاق الحق" لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ، وهو إطار إقليمي يشتمل على أول مجموعة من أهداف التنمية المتعلقة بالإعاقة المتفق عليها إقليمياً. وتقرن الأهداف العشرة بـ ٢٧ غاية و ٦٢ مؤشراً (انظر ESCAP/74/22/Add.1، المرفق).

## خامسا - التوصيات

٦٠ - في ضوء ما تقدم، يمكن النظر في التوصيات التالية المتصلة بالتعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ولأجلهم وبالتعاون معهم:

(أ) ينبغي أن تقوم الدول الأعضاء باستعراض وتعزيز السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للتأكد من إدراج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم ومنظوراتهم ومشاركتهم وتعميمها بشكل منهجي في تنفيذ خطة ٢٠٣٠ وفي متابعتها واستعراضها؛

(ب) ينبغي أن تعمل الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية للتنمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، بصورة استباقية على توفير التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة وزيادة الاستثمارات ذات الصلة، مع تطبيق مبدأ "التصميم الموحد" من أجل تحقيق التنمية الحضرية والريفية المستدامة للجميع؛

(ج) ينبغي أن تواصل الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات صاحبة المصلحة إيلاء الاعتبار الواجب للإعاقة باعتبارها مسألة شاملة في المؤتمرات والاجتماعات والعمليات العالمية المقبلة التي تتناول الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وهي: السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لاستمرار تهميش الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إذكاء الوعي والقيام بتدخلات في مجال السياسة العامة واتخاذ تدابير تهدف إلى التصدي لأشكال التمييز وأوجه عدم المساواة المتعددة الجوانب التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة، بما في ذلك على وجه الخصوص النساء والأطفال والمسنون وفاقدو السمع والبصر، والأشخاص ذوو الإعاقة الذهنية والنفسية الاجتماعية، وأفراد الشعوب الأصلية، واللاجئون والمهاجرون، والذين يعيشون في ظروف غير مؤاتية، مثل الذين يعانون من الآثار السلبية في حالات الكوارث الطبيعية أو الأزمات الإنسانية وحالات الطوارئ؛

(د) ينبغي أن تقوم الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، في سياق رصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما يلي: "١" معالجة الثغرات القائمة في البيانات عن طريق التعجيل بوضع مجموعة

(٣٢) أيد لاحقاً المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ١٦/٢٠١٦، إنشاء المنتدى.

من المؤشرات الواضحة والقابلة للقياس لأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالإعاقة،<sup>٢٣</sup> تخصيص الموارد اللازمة لبناء القدرات فيما يتعلق بجمع وتحليل البيانات والإحصاءات المصنفة حسب الإعاقة بغرض تعزيز قاعدة الأدلة والإبلاغ الدوري عن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(هـ) ينبغي أن تواصل الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ووكالات التنمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة تعزيز التعاون الدولي للنهوض بالتنمية الشاملة لمسائل الإعاقة، بما في ذلك التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والتواصل بين الخبراء والممارسين في مجال التنمية المستدامة، من أجل تعزيز تبادل المعلومات والخبرات والمعارف وأفضل الممارسات وتخصيص المزيد من الموارد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ولأجلهم وبالتعاون معهم. وينبغي أن تواصل كيانات الأمم المتحدة توسيع نطاق أعمالها من أجل دعم الحكومات وتطوير قدرتها على تنفيذ التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة؛

(و) قد تود الدول الأعضاء أن تعقد بشكل منتظم حلقة نقاش سنوية بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن النهوض بحالة الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار لجنة التنمية الاجتماعية، بهدف تعزيز التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة في سياق خطة عام ٢٠٣٠.